

**التعليل للحذف بكثرة الاستعمال
في كتاب النكت للأعلم الشنتمري، ت ٤٧٦هـ.
دكتور/ محمد بن ردة عطية الله العمري
الكلية الجامعية بالقنفذة - جامعة أم القرى**

ملخص البحث:

لما كانت كثرة الاستعمال سبيلاً لتعليل الظواهر اللغوية في كثير من أبواب العربية، صرفاً ونحواً ودلالة، وكان الأعلم من أبرز نحاة الأندلس الذين اهتموا بالتعليل؛ سعى هذا البحث للوقوف على مسائل الحذف المعلل لها بكثرة الاستعمال؛ إذ كان هو أظهر صور التخفيف، وأفشاهما، وكانت مسأله أكثرها، وقد حرص الباحث على دراستها في كتاب النكت للأعلم الشنتمري، لكونه شرحاً لكتاب سيبويه، ولقيمته العلمية، ولمكانة مؤلفه في الدراسات النحوية.

وقد قام البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، تعقبها قائمة بالمصادر والمراجع.

وتوصل إلى نتائج من أهمها:

- أن التعليل بكثرة الاستعمال من أكثر العلل النحوية التي اعتل بها النحويون.
- أن الحذف هو أظهر أنواع التخفيف، وهو -كذلك- أكثر التغييرات التي اعتل لها النحويون بكثرة الاستعمال.

مقدمة:

حمدًا لك اللهم، منك الرشاد والتوفيق، وبك الهداية إلى أقوم طريق، وصلاةً وسلامًا دائمين ما تصرمت الدهور، وتعاقبت الظلمة والنور علي سيد البرية، ومعلم البشرية محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد،

فإن الأعلام يوسف بن سليمان بن عيسى أبا الحجاج الشنتمري النحوي- المولود سنة عشر وأربعمائة، والمتوفى سنة ست وسبعين وأربعمائة- كان عالمًا بالعربية، واللغة، واسع الحفظ للأشعار، ومعانيها، كثير العناية بهذا الشأن^(١).

ترك الأعلام آثارًا نافعة في النحو، واللغة، والأشعار^(٢)، وقد اعتنى بكتاب سيبويه، فشرح غوامضه في كتابه "النكت في تفسير كتاب سيبويه"^(٣)، وشرح شواهد سيبويه الشعرية في كتابه "تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب".

وقد شغل التعليق النحوي النحويين قديمًا وحديثًا، فصرفوا له عنايتهم، وأكثروا منه منذ بدايات النحو والتأليف فيه، حتى اشتهر به جمع منهم.

وكثرة الاستعمال من العلل النحوية التي علل بها لكثير من التغييرات الطارئة على الألفاظ؛ تيسيرًا لنطقها، فالعرب -كما يقول يقول سيبويه-: "إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"^(٤).

كما يمكن من خلال التعليق بكثرة الاستعمال تفسير سيادة لهجة من اللهجات أو لغة من اللغات، فإنه... إن شد الشيء في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله. من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسًا، وإن كانت الحجازية أسير استعمالًا... إلا أنك إذا استعملت أنت

(١) ينظر في ترجمته: إنباه الرواة للقطبي ٤/٦٥، والبلغة للفيروزآبادي ص ٣٢٣، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/٣٥٦، والوافي بالوفيات ٢٩/٩٠، ومعجم الأدباء ٦/٢٨٤٨.

(٢) ينظر في مؤلفات الأعلام: فهرسة ابن خير ٢/٤١٠، ٤١١.

(٣) حقق كتاب النكت مرتين: إحداهما بتحقيق/زهير عبد المحسن-ط/منشورات معهد المخطوطات العربية-الكويت- الأولى ١٤٠٧-١٩٨٧م، والثانية بتحقيق/رشيد بلحبيب-ط/المملكة المغربية-وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية-ط/الأولى ١٤٢٠-١٩٩٩م، وهي النسخة التي اعتمدها في البحث.

(٤) الكتاب ٢/١٦٣.

شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أن القرآن نزل بها^(١)

ولما كانت علة كثرة الاستعمال في كثير من أبواب العربية سبيلاً لتعليل الظواهر اللغوية، صرفاً ونحواً ودلالة، وكان الأعم من أبرز نحاة الأندلس الذين اهتموا بالتعليل؛ سعى هذا البحث للوقوف على الظواهر النحوية، التي كثر استعمالها، وأشار إليها الأعم الشنتمري في كتابه (النكت في تفسير كتاب سيبويه)، ووقف عندها محللاً ومفسراً، معتمداً على هذه الكثرة، متخذاً منها الحجة لتأييد مذهبه، وبناء قاعدته، وبتمحيص هذه الظواهر وجدت الحذف أظهر ماجاءت كثرة الاستعمال تعليلاً له، ومسوفاً لحصوله، على أن في الكتاب ظواهر لغوية وصرفية أخرى بنى الأعم حكمه فيها على كثرة الاستعمال أيضاً، ولما كان يصعب استيفؤها - لكثرتها واختلاف جهة ورودها- في بحث واحد مع المسائل النحوية أفردت لها دراسة مستقلة، قيما بحق هذا الكتاب وحق مؤلفة، ورغبة في دراستها دراسة مستقلة وافية، ولعلي أشفعها جميعاً - بعد إكمالها- بمبحث نظري، يكشف منهج الأعم في تناول هذا النوع من الاعتلال. وقد جعلت عنوانه: "التعليل للحذف بكثرة الاستعمال، في كتاب النكت، للأعم الشنتمري ت ٤٧٦هـ".

وقد دفعتي لاختيار هذا الموضوع الأسباب التالية:

١- كثرة الاستعمال موضوع طرقته دراسات كثيرة^(٢)، لكنها لم تقصد علة الحذف عند الأعم الشنتمري، أو تخصصه بدراسة مستقلة؛ لذا رأيت ألا أطيل في ذكرها، وتعيدها.
٢- جمع ما تناثر من هذه الظاهرة في هذا الكتاب القيم المعني بشرح أول مؤلف نحوي وصل إلينا.

٢- اعتماد الأعم على التعليل في إقرار الأحكام النحوية بالإضافة إلى اعتماده على أنواع الحجج العقلية الأخرى من قياس، وإجماع، واستصحاب حال وغيرها مما يتصل بالتفكير المنطقي الفلسفي الذي يعد مصدراً من مصادر الاحتجاج النحوي بجانب النص الفصيح، ولعل هذا الجمع يوطئ لدراسات أخرى، تكشف فيه عن منهج الأعم في

(١) الخصائص ١/١٢٤، ١٢٥.

(٢) ينظر: أثر كثرة الاستعمال في حذف الأفعال والأسماء في العربية للأستاذ الدكتور عبد الستار مهدي علي - جامعة بابل - كلية التربية الأساسية منشور في مجلة الجامعة في آذار ٢٠١٢ م العدد السادس، التعليل بكثرة الاستعمال في اللغة العربية، د. مازن جرادات ٢٠٠٨م، التعليل في النحو بكثرة الاستعمال وأمن اللبس والفرق، لقصي جدوع رضا الهيتي. مجلة الجامعة الأسمرية ج ٣٢ العدد الأول يونيو ٢٠١٨ م. وقد أورد فيها عدداً من الدراسات السابقة.

- تناول هذا النوع من الاعتلال، وكيف سخره في مواطن الاحتجاج والترجيح؟، وما موقفه حين تتعارض هذه العلة مع علة أخرى، أو مع أصل من أصول النحو.
- ٣- أن الأعلام -رحمه الله- كان على بصره بالنحو مولعاً بالتعليل، وخصوصاً العلل الثواني، وكان يرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل. (١)
- ٤- الوقوف على أثر كثرة الاستعمال في الأبواب النحوية على وجه الخصوص.
- ٥- إبراز أثر علة كثرة الاستعمال التي حكمت كثيراً من أبواب اللغة الفصيحة، وأنها العلة التي غللت بها كثير من الأحكام النحوية وأكثرها الحذف.
- وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن تقوم خطته على مقدمة ومبحثين، تعقبها خاتمة. أما المقدمة: فذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وخطة البحث فيه. وأما المبحث الأول فجعلته في: تعريف علة كثرة الاستعمال ومكانتها. وأما المبحث الثاني ففي: مسائل الحذف المعلل لها بكثرة الاستعمال. وجعلت الخاتمة لأهم نتائج البحث وتوصياته.
- وقد جاءت طبيعة الدراسة للمسائل على النحو التالي:
- ١- وضعت عنواناً لكل حذف بُنيَ على كثرة الاستعمال، معبراً عن موضوع هذا الحكم.
- ٢- جعلت نص الأعلام قاعدة انطلقت منها لتفسير علة كثرة الاستعمال في الحذف محل الدراسة.
- ٣- رتبته أحكام الحذف على الأبواب النحوية حسب ترتيب ألفية ابن مالك لشهرتها.
- ٤- عرضت لبعض الآراء التي أظهرت كثرة الاستعمال في مسألة الحذف محل الدراسة.
- وأما الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.
- وأما الفهارس الفنية: فقد اقتصرتها فيها على فهرسين: أحدهما: فهرس للمصادر والمراجع، والآخر: فهرس لمحتويات البحث.
- والله أسأل أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يجزيها بنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. وابن آدم أقرب إلى الضعف والخطأ والعجلة، وفوق كل ذي علم عليم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء ص ١٦٠.

المبحث الأول: علة كثرة الاستعمال تعريفها ومكانتها.

يرد الاعتلال بكثرة الاستعمال في الألفاظ التي كثر دورانها على الألسنة، إذ يمال بالألفاظ إلى التخفيف إذا كثر دورانها، والتخفيف يأخذ ألواناً متعددة، منها: الحذف، والزيادة، والإمالة، وما يتصل بذلك من صور. (١)

قال ابن يعيش: "لكثرة أثر في التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: أيش، والمراد: أي شيء، وقالوا: ويلمه، وقالوا: لا أدر، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال" (٢)

وأما كثرة الاستعمال: فقد ورد في لسان العرب لابن منظور: كثر الشيء كثرًا وكثرة خلاف قل، فهو كثير. (٣)

وأما (استعمل) فهو من (عمل)، واستعمله: طلب إليه العمل، و(اعتمل): اضطرب في العمل، ورجل عمل أي: مطبوع على العمل، واستعمله: عمل به فهو مستعمل. (٤)

وبذلك فكثرة الاستعمال تعني شيوع الظاهرة، والعمل بها بكثرة، يدل على ذلك تقارب معنى الكثرة مع معنى الشبوع، فالشبوع من شاع الشيء شبوغًا ومشاعًا، أي: ظهر وانتشر (٥)، فالكثرة إذن دليل انتشار الشيء وشبوغه.

ولما كانت كثرة الاستعمال من أقوى العلل، وكان الاعتماد عليها أصلاً أول في الترجيح، وركنا سبق وأكد في التقعيد، قدمت على الأصول النحوية الأخرى.

لذا تقرر أنه: "...إن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله" (٦)

وعليه فإنه "إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال فُدم ما كثر استعماله" (٧)

وقد اهتم علماء العربية بتبيين مواطن تلك العلة وتفصيل الكلام فيها، حتى إن إمام النحاة سيبويه أفرد باباً للحذف بسبب كثرة الاستعمال سمّاه: "باب ما يحذف فيه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل" (٨)

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ٨٤.

(٢) شرح المفصل ١٠٢/٤.

(٣) ينظر: لسان العرب (ك.ث.ر).

(٤) ينظر: تاج العروس للزبيدي (ع.م.ل) ١٣٤/٨.

(٥) ينظر: لسان العرب (ش.ي.ح).

(٦) الخصائص ١/١٢٤.

(٧) الاقتراح ص ٤٠٧.

(٨) ينظر: الكتاب ١/٢٨٠-٢٩٠.

والأمثلة التي عللت بها هذه الظاهرة كثيرة في كتب النحو، وقد أفرد السيوطي بحثاً لهذا الأمر في كتاب "الأشباه والنظائر" بعنوان: كثرة الاستعمال في كثير من أبواب العربية، وأخذ يعدد الأمثلة من الأبواب النحوية التي اعتل فيها بكثرة الاستعمال. (١)
وعلة كثرة الاستعمال ماهي إلا علة استعمالية تُلزمُ أو تُجيزُ للمتكلم الخروج عن القياس بإحداث تغيير في اللفظ أو تبديل؛ لكثرة شيوعه ودورانه على الألسنة. (٢)
وكثرة استعمال الألفاظ توجب التغيير إما بالحذف في الخط أو اللفظ، أو بتغيير الحركة ونقلها، وفي ذلك يقول ابن خالويه: "وهم يخفون ما يكثر استعماله إما بحذف، وإما بإمالة، وإما بتخفيف، ودليل ذلك إمالتهم (النار) لكثرة الاستعمال، وتخفيف (الجار) لقلة الاستعمال" (٣)

ومن أمثلة الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال:

١- حذف الألف من كلمة (اسم)، ولفظ الجلالة (الله)، و (الرحمن).

قال مكي بن أبي طالب القيسي: "وحذفت الألف من الخط في: بسم الله؛ لكثرة الاستعمال... وحذفت الألف في الخط من اسم (الله) استخفافاً، وقيل: لكثرة الاستعمال، وكذلك العلة في حذف ألف الرحمن" (٤)

٢- حذف الهمزة من (خير) و(شر).

قال أبو جعفر النحاس عند قوله تعالى: {إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ} (٥): "والأصل: أشرُّ، حُذِفَت الهمزة لكثرة الاستعمال، وكذا (خير) الأصل فيها (أخير)". (٦)

٣- فتح نون (مِنْ): فتحت نون (مِنْ) لملاقاة الساكن- لام التعريف، وكان الفتح أولى بها من الكسر؛ لانكسار الميم، وكثرة الاستعمال.

وفي ذلك يقول سيويوه: "...ونظير ذلك قولهم: مِنْ الله، وَمِنْ الرسول، وَمِنْ المؤمنين، لَمَّا كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ وَلَمْ تَكُنْ فِعْلاً وَكَانَ الْفَتْحُ أَخْفَ عَلَيْهِمْ فَتَحُوا، وَشَبَّهَهَا بِأَيْنٍ وَكَيْفَ...". (٧)

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٣٠٤-٣١١.

(٢) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيويوه ص ١٩٧.

(٣) الحجة لابن خالويه ص ٩٤.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/١٠٣-١٠٥.

(٥) من الآية ٢٢، و ٥٥ من سورة الأنفال.

(٦) إعراب القرآن ٢/١٨٣.

(٧) الكتاب ٤/١٥٤.

٤- حذف نون (يكن): تحذف نون (يكن) لكثرة الاستعمال.

وفي ذلك يقول سيبويه: "...وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول: ألم أك، ولا تقول: لم أق، إذا أردت: أقل، وتقول: لا أدُر، كما تقول: هذا قاضٍ... فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره" (١)

٥- الحذف في باب القسم: باب القسم مما يكثر استعماله؛ لذلك بالغت العرب في تخفيفه.

وفي ذلك يقول الزمخشري: "... ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه، وتوخوا ضروراً من التخفيف...". (٢)

وفصل ابن الحاجب هذه الضروب فذكر منها: حذف حرف القسم مع اسم (الله) تعالى، وحذف فعل القسم كثيراً للعلم به والاستغناء عنه، نحو: بالله لأقومن، والمراد: أقسم بالله، وحذف المقسم به؛ لدلالة الفعل عليه، نحو: أقسم لأفعلن، وحذف الخبر بعد القسم، نحو: لعمرك لأفعلن، أي: لعمرك قسمني لأفعلن، وتصرفهم في (أيمُن) بحذف نونها، ووصل همزتها. (٣)

٦- حذف حرف النداء مع لفظة (رب): باب النداء من الأبواب التي كثر استعمالها، والباب إذ كثر استعماله خففوه؛ لأن الكثرة تناسب التخفيف.

وفي حذف (يا) مع لفظة (رب) يقول مكي: "ونداء الرب قد كثر حذف (يا) منه في القرآن، وعلّة ذلك أن في حذف (يا) من نداء الرب تعالى معنى التعظيم له والتنزيه، وذلك أن النداء فيه طرف من معنى الأمر؛ لأنك إذا قلت: يا زيد، فمعناه: تعال يا زيد، أدعوك يا زيد، فحذفت (يا) من نداء الرب؛ ليزول معنى الأمر، وينقص؛ لأن (يا) تؤكد وتظهر معناه، وكان في حذف (يا) التعظيم والإجلال والتنزيه للرب، فكثر حذفها في القرآن والكلام في نداء الرب؛ لذلك المعنى" (٤)

(١) الكتاب ٢/١٩٦.

(٢) المفصل ص ٣٤٤.

(٣) ينظر: الإيضاح ٢/٣٢٣، ٣٢٤.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ١/٣٢٢.

٧- حذف الهمزة من (لن) على رأي الخليل القائل بأن أصلها: لا أن، حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، ثم حذفت الألف لسكونها. (١)

وقد نقل إلينا سيبويه رأي الخليل، فقال: "فأما الخليل فزعم أنها: لا أن، ولكنهم حذفوا؛ لكثرتة في كلامهم" (٢)

٨- الحذف من أَيْشٍ: الأصل: أيُّ شيءٍ، حُذِفَ إعراب (أي) وإحدى ياءيه، وحذفت الهمزة من (شيء) وكسرت الشين. وفي ذلك يقول الفراء: "...ومما كثر في الكلام فحذفوا منه أكثر من ذا (٣) قولهم: أَيْشٍ عندك، فحذفوا إعراب (أي) وإحدى ياءيه، وحذفت الهمزة من (شيء)، وكسرت الشين، وكانت مفتوحة في كثير من الكلام لا أحصيه...". (٤)

٩- حذف الهمزة في الأمر من (سأل).

وفي ذلك يقول الفراء عند قوله تعالى: {سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ} (٥): " لا تُهَمَزُ في شيءٍ من القرآن الكريم؛ لأنها لو همزت كانت (سأل) بألف، وإنما ترك همزها في الأمر خاصة؛ لأنها كثيرة الدور في الكلام؛ فلذلك تُرِكَ همزها، كما قالوا: كُلُّ، وحُذِّب...". (٦)

١٠- استعمال (تعال) الذي هو من العلو، وأصله الارتفاع بمعنى (انزل)؛ لكثرة استعماله. يقول أبو جعفر النحاس: "... قال الخليل -رحمه الله- الأصل في (تعال): ارتفع، ثم كُتِرَ استعمالهم حتى قيل للمتعالى: تعال، أي: انزل" (٧)

هذه بعض الأحكام التي بنيت على كثرة الاستعمال، وقد اتضح من الأمثلة السابقة أن كثرة الاستعمال قد بنيت عليها أحكام نحوية، وصرفية، ودلالية، بالإضافة إلى ما يتعلق بأحكام الخط ورسم الكلمات، وقد لوحظ أن كثرة الاستعمال تصحبها علة فرعية هي علة التخفيف، فما كُتِرَ استعماله كان أحوج إلى التخفيف من غيره.

(١) ينظر رأي الخليل في: المقضب: ٨/٢، والأصول لابن السراج: ١٤٧/٢، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص ٧٦، ورفص المباني ص ٢٨٥.

(٢) الكتاب: ٥/٣.

(٣) يعني: بسم الله

(٤) معاني القرآن ٢/١.

(٥) من الآية ٢١١ من سورة البقرة.

(٦) معاني القرآن ١/١٢٤.

(٧) إعراب القرآن ٣/٣١١.

وقد وجه الأعلام الشنتمري اهتمامه إلى العلة النحوية، وقد قرن أكثر مسائل النحو والصرف التي أوردتها بالتعليل، ومن العلل التي ظهرت بصورة جلية في كتابه (النكت) علة كثرة الاستعمال.

المبحث الثاني: الحذف المبني على كثرة الاستعمال حذف التنوين من الأسماء لغير إضافة:

نص الأعلام على أن التنوين يحذف من العلم الموصوف بابن المضاف إلى علم، نحو: جاعني زيد بن عمرو؛ لكثرة الاستعمال، فقال موضعاً رأي سيبويه: "هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا ألف ولا م، وذلك قولك: زيد بن عمرو، وما أشبهه.

اختلفوا في السبب الذي حسن حذف التنوين في هذا.

فكان سيبويه يذهب إلى أن السبب فيه كثرته في الكلام، واجتماع الساكنين...^(١).
يحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم، نحو: جاعني زيد بن عمرو، وذلك لكثرة استعمال (ابن) بين علمين وصفاً، فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه، وخطأً بحذف ألف (ابن)، وكذلك في قولك: هذا فلان بن فلان؛ لأنه كناية عن العلم، وكذا: طامر بن طامر، وضل بن ضل؛ لأنه قد يعبر به عن لا يعرف على إجرائه مجرى العلم، فإن لم يكن بين علمين، نحو: جاعني كريم ابن كريم، أو: زيد ابن أخينا، لم يحذف التنوين لفظاً، ولا الألف خطأ؛ لقلّة الاستعمال، وكذا إذا لم يقع صفة، نحو: زيد ابن عمرو، على أنه مبتدأ وخبر؛ لقلّة استعماله أيضاً، مع أن التنوين حُذف في الموصوف؛ لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين علامة التمام، وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ والخبر.^(٢)

وفي حذف التنوين من العلم الموصوف بابن المضاف لعلم؛ لكثرة الاستعمال، يقول سيبويه: "هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه: وذلك كل اسم غالب وصف بابن، ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية، أو أم، وذلك نحو قولك: هذا زيد بن

(١) النكت ٦١/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤٨٢، ٤٨٣.

عمرو، وإنما حذفوا التتوين من هذا النحو حيث كُثِرَ في كلامهم....".^(١)
 ويقول ابن الحاجب: "وإن كان التتوين في علمٍ موصوفٍ بابن مضافٍ إلى علم، كقولك:
 مررت بزيد بن عمرو، فإنهم يحذفونه اختصاراً؛ لكثرة وقوع مثله....".^(٢)
 واختلف العلماء في السبب الذي حَسَنَ حذف التتوين من نحو: هذا زيد بن عمرو، ولهم
 في ذلك ثلاثة مذاهب:
 المذهب الأول:

ذهب يونس إلى أن السبب فيه اجتماع الساكنين.^(٣)
 وقد نقل سيبويه إلينا مذهب يونس، فقال: "وقال يونس: من صرف (هنداً) قال: هذه هندُ
 بنتُ زيد، فنون (هنداً)؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن، ولم تدركه علة، وهكذا
 سمعنا من العرب"^(٤)

المذهب الثاني: ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن السبب فيه كثرتة في الكلام.^(٥)
 وفي ذلك يقول سيبويه: "وكان أبو عمرو يقول: هذه هندُ بنت عبد الله، فيمن صرف،
 ويقول: لما كُثِرَ في كلامهم حذفوه كما حذفوا: لا أدري، ولم يك، ولم أبل، وخذ، وكل،
 وأشباه ذلك وهو كثير"^(٦)
 المذهب الثالث:

ذهب سيبويه إلى أن السبب فيه كثرتة في الكلام، واجتماع الساكنين.^(٧)

حذف الخبر بعد (لولا)

يحذف الخبر وجوباً بعد (لولا) والعلة في ذلك كثرة الاستعمال، وفي ذلك يقول الأعم:
 "اعلم أن (لولا) وجوابها جملتان إحداهما جواب للأخرى، والجملتان الأولى مبتدأ وخبر،
 والأخرى: فعل وفاعل، فربطت (لولا) إحداهما بالأخرى، واحتاجت إلى اللام في
 الجواب كاحتياج (لو) إلى اللام في جوابها، مثال الجملتين أن تقول: زيد بالحضرة خرج
 عمرو، أو: زيد أمينٌ بهت عمرو، فلا تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى، فإذا

(١) الكتاب ٥٠٤/٣.

(٢) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٤٢٣.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٥/٤.

(٤) الكتاب ٥٠٦/٣.

(٥) ينظر: النكت للأعلم ٦١/٣.

(٦) الكتاب ٥٠٦/٣.

(٧) الكتاب ٥٠٤/٣، ٥٠٥، وشرحه للسيرافي ٢٤٥/٤، والنكت ٦١/٣.

أدخلت (لولا) علقت إحداهما بالأخرى، فصارت الأولى شرطاً والأخرى جواباً، فقلت: لولا زيد لبهت عمرو، ولولا زيد لخرج عمرو، وحُذِفَ الخبر حين كَثُرَ استعمالهم له، وفُهِمَ المعنى، ومعناها أن الثاني يتمتع لوجود الأول".^(١)

قد أوجب الجمهور حذف الخبر بعد (لولا) بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كوناً مطلقاً، ولا يكون كوناً خاصاً البتة، فإن جاء الخبر كوناً خاصاً في كلام ما فهو لحن، أو مؤول.^(٢)

والأعلم تابع لسببويه في التعليل بكثرة الاستعمال، فقد نص سببويه على أن العلة في حذف الخبر بعد (لولا) هي: كثرة الاستعمال، فقال في باب (هذا باب من الابتداء يضمم فيه ما ينبى على الابتداء): "وذلك قولك: لولاً عبدُ الله لكان كذا وكذا، أمّا لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا. وأمّا عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدُ أخوك، إنّما رفعته على مارفعت عليه زيدُ أخوك، غير أنّ ذلك استخبارٌ وهذا خبر، وكانّ المبنى عليه الذي في الإضمار: كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبدُ الله كان بذلك المكان، ولولا

القتالُ كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذِفَ حيث كثر استعمالهم إيّاه...".^(٣)

وكذلك نص على التعليل للحذف بكثرة الاستعمال ابن يعيش، فقال: "...فإذا أتيت بـ (لولا) وقلت: لولا زيد قائم لخرج محمد، ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى، فصارتا كالجملة الواحدة إلا أنه حُذِفَ خبر المبتدأ من الجملة الأولى؛ لكثرة الاستعمال، حتى رُفِضَ ظهوره، ولم يجز استعماله...".^(٤)

حذف (كان) بعد واو المعية المسبوقة بـ (ما)

سُمِعَ من كلام العرب نصب المفعول معه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل، نحو: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعةً من ثريد؟، وخرجه النحاة على أنه

(١) النكت ١١٠/٢، ١١١.

(٢) ينظر رأي الجمهور في التذييل والتكميل ٢٨٣/٣، والارتشاف ١٠٨٩/٢، وتوضيح المقاصد ٤٨٦/١، وأوضح المسالك ٢٢٢/١، والهمع ٤١/٢.

(٣) الكتاب: ١٢٩/٢.

(٤) شرح المفصل: ٩٥/١.

منصوب بفعل مشتق من كونٍ محذوف، أي: ما تكون وزيداً؟ وكيف تكون وقصعة من ثريد. (١)

والعلة في تقدير (كان) كثرة الاستعمال، وهذا ما أشار إليه الأعم، فقال عند تناوله لبيت أنشد سيبويه (٢): " وأنشد (٣):

أزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي مَنَعَ الرَّحَالََةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

أراد: أزمان كان قومي مع الجماعة، وحذف (كان)؛ لأنهم يستعملونها كثيراً في مثل هذا الموضوع، ولا لبس فيه، ولا تغير معنى (٤)

حقُّ المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه، نحو: سرتُ والنيلَ، وأنا سائرُ والنيلَ، وسمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين من غير أن يُلفظَ بفعل، نحو: ما أنت وزيداً؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد؟ وخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً؟ وكيف تكون وقصعة من ثريد؟ فـ(زيداً) و(قصعة) منصوبان بـ(يكون) المضمر. (٥)

وقيل: إن الأكثر والأحسن في نحو هذا الرفع. (٦)

وإنما جاز أن تضم (كان) في نحو هذا لكثرة الاستعمال. (٧)

وكثرة الاستعمال أشار إليها سيبويه عندما نص على أن ناساً من العرب ينصبون المفعول معه من غير أن يسبق بفعل أو شبهه، فقال: " وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً، هو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفعل، علي شيءٍ لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف)، كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعة من ثريد، وما كنت وزيداً؛ لأن (كنت) و(تكون) يعان هاهنا كثيراً، ولا ينقضان

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠٧، والتصريح للشيخ خالد الأزهرى: ٥٣٠/١.

(٢) الكتاب: ٣٠٥/١.

(٣) البيت من الكامل للراعي النميري في ديوانه ص ٢٣٤، من مواضعه: الكتاب ٣٠٥/١، وشرحه للسريافي ١٩٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٢٤/١، وأوضح المسالك ٢٦٦/١، وخزانة الأدب ١٤٥/٣.

الشاهد: قوله: والجماعة: حيث نصب الجماعة على إضمار فعل تقديره: أزمان كان قومي مع الجماعة.

(٤) النكت: ٤٨٨/١، ٤٨٩.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠٤/٢، ٢٠٥.

(٦) ينظر: التوتنة للشلوبين ص ٣٤٤، والتبصرة للصيمري ٢٥٩/١.

(٧) ينظر: التبصرة للصيمري ٢٥٩/١.

ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام، وكأنه قد تكلم بها، وإن كان لم يلفظ بها؛ لوقوعها هاهنا كثيراً^(١).

وكذلك أشار إليها بعد أن أنشد بيت الراعي النميري السابق ذكره في كلام الأعم، فقال: "...فحملوه على (كان) أنها تقع في هذا الموضع كثيراً...".^(٢)

وتابعه في هذه العلة السيرافي، فقال: "وإنما جاز عنده في (كيف) و(ما) في لغة من حكى عنه، وهم ناس من العرب؛ لأن (كنت) و(تكون) يقعان هاهنا كثيراً، وما كثر في الكلام حُذِفَ تخفيفاً، كأنه قد نُطِقَ به"^(٣)

وكذلك قال الرضي بعلّة كثرة الاستعمال في هذا الموضع موضعاً أن (كان) تقدر بعد (ما)، و(يكون) بعد (كيف).^(٤)

فإن قيل: إن بيت الراعي النميري الذي تناولته الأعم لم تقع فيه واو المعية بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين، فلماذا حمل على ما سمع عن العرب من نصب المفعول معه بعد (ما) و(كيف) من غير أن يلفظ بفعل؟

أقول: إن (أزمان) في البيت نظير (ما) و(كيف) في إضمار ناصب المفعول معه، وهذا ما أشار إليه ابن الناظم، فقال: "ونظير إضمار ناصب المفعول معه بعد (كيف) و(ما) إضماره بعد (أزمان)، قال الشاعر:

أزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالذِي مَنَعَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

فنصب (الجماعة) مفعولاً معه بـ(كان) مضمرة، والتقدير: أزمان كان قومي والجماعة"^(٥)

حذف حرف الجر وإبقاء عمله

نص الأعم على أن حروف الجر قد تحذف كثيراً، فقال بعد أن ذكر رأي سيبويه والمبرد في المحذوف من نحو: لاه أبوك: "...لاه أبوك: يريدون: لله أبوك، فحذفوا منه لامين، وقد كانوا حذفوا منه ألف الوصل، واللامان المحذوفتان عند سيبويه لام الجر، واللام التي بعدها.

(١) الكتاب: ٣٠٣/١.

(٢) الكتاب: ٣٠٥/١.

(٣) شرح الكتاب: ١٩٩/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ١/٥٢٤.

(٥) شرح الألفية ص ٢٠٧.

وقال المبرد: لام الجر هذه اللام المبقاة؛ لأنها دخلت لمعنى فلا تحذف وفتحت؛ لأنها فتحت في الأصل.

والصواب قول سيبويه؛ لأن حروف الجر قد حذفت في مواضع كثيرة^(١) حذف حروف الجر وإبقاء عملها غير قياسي، ولكنه جائز لكثرة الاستعمال، قال سيبويه: "وزعم الخليل أن قولهم لاه أبوك، ولقيته أمس، إنما هو على: لله أبوك ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كل جار يضمّر؛ لأنّ المجرور داخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثمّ قُبِحَ، ولكنهم قد يضمرونه، ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوَجُ"^(٢)

وأما عن المحذوف من نحو: لاه أبوك، فللعلماء فيه مذهبان: المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر، ثم تبعها لام التعريف، والأصل: لله.^(٣)

قال سيبويه: "حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك. حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينون"^(٤)

وقد صوب السيرافي مذهب سيبويه، فقال: "والصواب عندنا ما قاله سيبويه؛ لأننا رأيناهم قد حذفوا حروف الجر إذا دخلت على (إن) و(أن) -مخففة ومشددة- نحو قولك: رغبت أن أصحبك، وأيقنت أن زيداً خارج، وتقديره: في أن أصحبك، وأيقنت بأن زيداً خارج، ولا يجوز حذفها من المصدر إذا قلت: رغبت في صحبتك، وأيقنت بخروجك... وقد روي أن رؤبة إذا قيل له: كيف أصبحت؟ قال: خير، يريد: بخير"^(٥)

المذهب الثاني: ذهب المبرد إلى أن المحذوف اللام الأصلية، والباقية لام الجر.^(٦) وقد اختار رأي المبرد ابن النحاس الحلبي، فقال: "... والأظهر: أن الباقية هي لام الجر؛ لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي إلى أن يكون البيت ضرورة، والقول

(١) النكت ١٠٢/٢.

(٢) الكتاب ١٦٢/٢، ١٦٢.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية ١٩٥/٢، وخزانة الأدب ١٧٤/٧.

(٤) الكتاب ٤٩٨/٣.

(٥) شرح الكتاب ٤٤٤/٢.

(٦) ينظر: شرح السيرافي ٤٤٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٩، والارتشاف ١٧٦١/٤.

بحذف الأصلية لا يؤدي إلى ضرورة، وما لا يؤدي إلى ضرورة أولى مما يؤدي إليها^(١)

حذف المقسم عليه

يجوز حذف المقسم عليه لكثرة الاستعمال، وهذا ما أشار إليه الأعلام عند توضيحه لرأي الخليل في معنى: إي ها الله ذا، فقال: "...وذلك: قولك: إي ها الله ذا، اختلفوا في معنى الكلمة، فقال الخليل: ذا: هو المحلوف عليه، كأنه قال: إي والله للأمرُ هذا، كما تقول: إي والله لزيد قائم، وحذف الأمر؛ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وقدم (ها) كما قدم قوم: ها هو ذا، أو: هأنذا...".^(٢)

لكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه، وتوخوا فيه ضروباً من التخفيف، ومن أنواع التخفيف^(٣): حذف المقسم عليه، وهذا ما نقله سيبويه عن الخليل، فقال: "...وأما قولهم: ذا، فزعم الخليل أنه: المحلوف عليه، كأنه قال: إي والله للأمر هذا، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وقدم (ها)، كما قدم قوم (ها) في قولهم: ها هو ذا، وها أنا ذا...".^(٤)

وقد اختلف العلماء في معنى: إي ها الله ذا، فذهب الخليل إلى أن (ذا) هو المحلوف عليه، كأنه قال: أي والله للأمرُ هذا، كما تقول: إي والله لزيد قائم، وحذف (الأمر) لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وقدم (ها) كما قدم قوم: ها هو ذا، وها أنا ذا. وذهب الأخفش إلى أن (ذا) ليس هو المحلوف عليه وإنما هو المحلوف به، وهو من جملة القسم، والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم، والجواب هو: المحلوف عليه، فيقولون: إي ها الله ذا لقد كان كذا وكذا، كأنهم قالوا: إي والله هذا المقسم به وذا القسم به، عبارة عن قوله: والله، وتفسيراً له.^(٥)

(١) التعليقة ص ٢٩٤.

(٢) النكت: ٥٨/٣.

(٣) ينظر: المفصل للزمخشري ص ٣٤٧، وشرحه لابن يعيش: ٩٤/٩.

(٤) الكتاب: ٤٩٩/٣، ٥٠٠.

(٥) ينظر في اختلافهم: شرح السيرافي: ٢٤٠/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٩، وشرح الكافية للرضي: ٣٠٣/٣.

حذف ألف القطع في (أيمن)

نص الأعلام على الرأي القائل بأن (أيمن) جمع يمين، وأن ألفه قطع في الأصل، وحُذفت لكثرة الاستعمال، فقال: "...وفي النحويين من يقول: إنه جمع يمين، وألفه قطع في الأصل، وإنما حُذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال...".^(١)

إن العرب تصرفت تصرفاً كثيراً في (أيمن)؛ لكثرة استعمالها.^(٢) وقد اختلف العلماء في همزة (أيمن) على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أن الهمزة فيها همزة وصل، ولذلك تسقط في الدرج. قال سيبويه: "وزعم يونس أن ألف (أيمن) موصولة، وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في (الرجل) وكذلك (أيمن)...".^(٣) المذهب الثاني: ذهب الفراء إلى أنه جمع (يمين) وأن همزته همزة قطع، وحذفت لكثرة الاستعمال.^(٤)

وقد ردَّ العكبري هذا الرأي ناسباً إياه للكوفيين، فقال موضحاً رأيهم وحجتهم: "وقال الكوفيون: هي جمع يمين، واحتج الآخرون -أي: الكوفيون- من وجهين: أحدهما: أنه جمع يمين... والثاني: أن همزتها مفتوحة، وهمزة الوصل لا تفتح مع غير لام التعريف، والجواب: أما الأول، فلا حجة فيه؛ لأننا لا ننكر أن اليمين يجمع على (أيمن) في غير القسم، وأما ما ذكروه فلا تعرض له بالقسم، وأما فتح همزتها فلغة فيها"^(٥)

وكذلك رد رأيهم ابن يعيش، فقال: "...والوجه الأول لما ذكرناه من أنه قد سمع في هذه الكسر؛ لكثرة التصرف في هذا الاسم بالحذف، ولا يكون ذلك في المجموع"^(٦) وضعف المرادي رأيهم بثلاثة أوجه، فقال: "وقولهم في ذلك ضعيف لثلاثة أوجه: الأول: أن هذا همزته همزة وصل، و(أيمن) الذي هو جمع (يمين) همزته همزة قطع... الثاني: من العرب من يكسر همزته في الابتداء، وهمزة الجمع لا تكسر.

(١) النكت: ٦١/٣.

(٢) ينظر الارتشاف: ١٧٧١/٤.

(٣) الكتاب: ٥٠٣/٣.

(٤) ينظر: الأزهية ص ٢١، والإيضاح لابن الحاجب: ٣٢٤/٢.

(٥) اللباب: ٣٨٠/١، ٣٨١.

(٦) شرح المفصل: ٩٢/٩.

الثالث: أن من العرب من يفتح ميمه، فيكون على وزن (أفعل)، ولا يوجد ذلك في الجموع...^(١).

حذف الموصوف

يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه؛ لكثرتها في كلام العرب، وهذا ما أشار إليه الأعم، فقال: "...وربما جرت الصفة لكثرتها في كلامهم مجرى الموصوف، فيستغنى بها؛ لكثرتها عن الموصوف، كقولك: مررت بمثلك، ولذلك قال الله عز وجل: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٢)، أي: عشر حسنات أمثالها"^(٣)

وما أشار إليه الأعم من الاستغناء بالصفة عن الموصوف، والعلة في ذلك مسبق به من السيرافي، بل إن كلامه يكاد يكون منقولاً عن السيرافي من غير أن ينسبه إليه.

قال السيرافي: "...وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الموصوف، فيستغنى بها لكثرتها عن الموصوف، كقولك: مررت بمثلك، ولذلك قال عز وجل: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ أي: عشر حسنات أمثالها"^(٤).

وأما عن الآية التي استشهد بها السيرافي، وتابعه الأعم في الاستشهاد بها، فقد أوما الفراء إلى حذف الموصوف فيها من غير أن ينص عليه، فقال: "...من خفض يريد: فله عشر حسنات أمثالها"^(٥)

وقد استعملت العرب الصفات استعمال الأسماء، نحو: الأبطح، والأبرق، والأجرع للمكان، والأدهم للقيد، والأسود للحية، والأخيل للطائر، ومما يدل على أنها صفات عدم الصرف إذا عُرِيت من (أل) والإضافة.^(٦)

وقد نص سيبويه على ذلك، وأن العلة فيه كثرة الاستعمال، فقال: "ولكن الصفة رُبَّمَا كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ وَاسْتُعْمِلَتْ، وَأُوقِعَتْ مَوَاقِعَ الْأَسْمَاءِ، حَتَّى يَسْتَغْنَوْا بِهَا عَنِ الْأَسْمَاءِ، كَمَا يَقُولُونَ: الْأَبْعَثُ فَهُوَ صِفَةٌ جُعِلَ اسْمًا، وَإِنَّمَا هُوَ لَوْنٌ، وَمِمَّا يَقْوِي أَنَّهُ صِفَةٌ قَوْلُهُمْ: بَطْحَاءٌ، وَجِرْعَاءٌ، وَبِرْقَاءٌ، فَجَاءَ مَوْنِثُهُ كَمَوْنِثِ أَحْمَرَ"^(٧).

(١) الجنى الداني: ٥٣٨، ٥٣٩.

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.

(٣) النكت ١٠٢/٣.

(٤) شرح الكتاب ٣٠٢/٤.

(٥) معاني القرآن: ٣٦٦/١.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٤/١٩٣٨، ١٩٣٩.

(٧) الكتاب: ٢٠١/٣، ٢٠٢.

حذف التنوين من الاسم المضاف في النداء

نص سيبويه على حذف التنوين من الاسم المضاف في النداء، نحو: يا تيمَ تيمَ عدي؛ لأنهم جعلوا الاسمين بمنزلة اسم واحد كالهاء في (طلحة)، فكما لا يعتد بالهاء في (طلحة) لا يعتد بالاسم الثاني، واستخفوا ذلك لكثرة الاستعمال. (١)

وقد وافقه الأعمى في الاعتلال بكثرة الاستعمال، فقال: "...وذكر أن هذه الأشياء حدثت في النداء؛ لكثرتة في كلامهم؛ ولأنه أول الكلام، ومعنى هذا أن المتكلم إذا تكلم، فلا بد من مخاطب يخاطبه بكلامه الذي تكلم به، فيقول له: يا فلان كان من الأمر كذا وكذا، وإن كان المخاطب مقبلاً عليه جاز أن يدع يا فلان...". (٢)

وإليك نص سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن تذهب التنوين من الاسم الأول؛ لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد، نحو: طلحة، في النداء، واستخفوا بذلك؛ لكثرة استعمالهم إياه في النداء... وإنما فعلوا هذا بالنداء؛ لكثرتة في كلامهم، ولأن أول الكلام أبدأً بالنداء...". (٣)

إذا كرر اسم مضاف في النداء، نحو: يا تيمَ تيمَ عدي، ويا سعدَ سعدَ الأوس، جاز في الاسم الأول وجهان: الضم، على أنه منادى مفرد معرفة، والفتح، على أنه منادى مضاف (٤)، وأما الاسم الثاني فتعين فيه النصب، والنصب فيه من خمسة أوجه:

أحدها: أن يكون عطف بيان للاسم الأول.

والثاني: أن يكون بدلاً من الأول.

والثالث: أن يكون توكيداً للاسم الأول.

والرابع: أن يكون منادى حذف منه حرف النداء، وهو مضاف فوجب نصبه.

والخامس: أن يكون منصوباً بإضمار: أعني.

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٢٠٨، والتعليقة للفارسي: ١/٣٤٨، ٣٤٩.

(٢) النكت: ٢/١٦١، ١٦٢.

(٣) الكتاب: ٣/٢٠٨.

(٤) ذهب سيبويه إلى أن الاسم الأول مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقم بين المضاف والمضاف إليه، ينظر: الكتاب: ٢/٢٠٦، وذهب المبرد إلى أنه مضاف محذوف دل عليه الآخر، أي: يا تيمَ عدي تيمَ عدي، ينظر: المقتضب: ٤/٢٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٠، وذهب بعض النحويين إلى جعل الاسمين عند فتح الأول مركبين تركيب خمسة عشر، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٤٠٥، وشرح الألفية لابن الناطم ص ٤١١.

وقيل: يجوز أن يكون نعتاً للاسم الأول، ولكن هذا الوجه ضعيف؛ لأن الوصف الجامد على توهم الاشتقاق موقوف على السماع، فلا يقال به ما وُجِدَ عنه مندوحة.^(١)

حذف الياء من (ابن أمّ، وابن عمّ) في النداء

إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فالياء ثابتة لاغير، نحو: يا ابن أختي، ويا ابن خالي، لكن يجوز إسكانها وفتحها، إلا (ابن أمّ) و(ابن عمّ) فإنه تحذف منهما الياء، ويجوز كسر الميم وفتحها، فيقال: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ-بكسر الميم وفتحها- وخصاً بالتخفيف لكثرة الاستعمال.^(٢)

وقد نص على ذلك الأعلام فقال: "...إذا قلت: أي ابن أمي، ويا ابن عمي، فالقياس فيها إثبات الياء، إلا أن العرب اختلفت فيه، فمنهم من يجريه على القياس، ومنهم من يجعله كالمنادى المضاف إلى المتكلم، فيحذف الياء، ويكتفي بالكسرة منها، ومنهم من يبيئه على الفتح، ويتبع آخره أوله... ومنهم من يجعل الياء ألفاً... وإنما فعلوا هذا بهذين الاسمين؛ لكثرة الاستعمال، ألا ترى أن الرجل يقول لمن لا يعرف، ولمن لا رحم بينه وبينه: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ"^(٣)

وعلة كثرة الاستعمال التي اعتل بها الأعلام هنا نص عليها سيبويه في الموضع ذاته، فقال: "وقالوا: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من: يا ابن أبي، ويا غلام غلامي، وقد قالوا أيضاً: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ... وإن شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم"^(٤)

وكما تابع الأعلام سيبويه في هذه العلة تابعه كثير من النحاة.

قال العكبري: "وإنما اختص هذان الاسمان بهذا الحكم في النداء؛ لكثرة استعمالهما"^(٥) وقال ابن يعيش: "...لأن هذا الاسم، أعني: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ، قد كثر استعماله، فجاز فيه ما لم يجز في نظائره"^(٦)

(١) ينظر: تفصيل ذلك في: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤١١، والمساعد ٥١٩/٢، والمقاصد الشافية ٣٢٧/٥، ٣٢٨.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤١٢، وتوضيح المقاصد للمرازي: ١٠٨٧/٣.

(٣) النكت: ١٦٥/٢.

(٤) الكتاب: ٢١٤/٢.

(٥) اللباب: ٣٤١/١.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش: ١٣/٢.

وقال ابن عصفور: " وهذا لما كثر استعماله في كلامهم، وصار: يا ابن أمّ شيئاً يعرف به هذا المسمى، فصار كالشيء الواحد، حذفوا ياءه تارة، وخففوه أخرى بقلبها ألفاً، وقلب الكسرة فتحة...".^(١)

الحذف للترخيم

نص الأعلام على أن الترخيم المطرد إنما يقع في باب النداء لكثرتة في كلامهم، فقال: " الترخيم المطرد يلزم المنادى دون غيره تخفيفاً من اسمه إذا طال؛ لكثرة النداء في كلامهم...".^(٢)

الترخيم: حذف أواخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة تخفيفاً.^(٣)

والترخيم المطرد لا يكون إلا في باب النداء، ولا يكون في غيره إلا في نادر كلام، أو في ضرورة، وإنما كان الترخيم المطرد في باب النداء؛ لكثرة النداء في كلامهم، وسعة استعماله، والكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها.^(٤) وقد نص إمام النحاة سيبويه على أن العلة في الترخيم هي كثرة استعمال النداء، فقال: "واعلم أنّ الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء لكثرتة في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء".^(٥)

وقال ابن عصفور: "...فإن قيل: ولم لا يكون إلا في النداء؟

فالجواب: إنه كثير الاستعمال... فلما كثر استعماله خففوا اللفظ؛ لأن ما دار على الألسنة جدير بأن يخفف".^(٦)

وقال الرضي: "وإنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرتة".^(٧)

حذف هاء التأنيث في الترخيم

الترخيم أكثر ما يكون في الأسماء المنتهية بالهاء، وفي ذلك يقول الأعلام موضعاً العلة في جواز ترخيم ما كان آخره هاء التأنيث مطلقاً: "اعلم أن الترخيم لا يكثر في شيء

(١) شرح الجمل: ١٠٤/٢.

(٢) النكت: ١٨٢/٢.

(٣) ينظر: الجمل للزجاجي ص ١٦٨، واللمع ص ٨٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢.

(٥) الكتاب: ٢٣٩/٢.

(٦) شرح الجمل: ١١٣/٢.

(٧) شرح الكافية: ٣٩٣/١.

ككثرتة في ما آخره هاء التأنيث؛ لأنها شيء مضاف إلى الاسم، وليس من نفسه؛ لأنها لا تعود في جمع مكسر، ولا سالم كما تعود ألف التأنيث؛ ولأنها إذا دخلت للتأنيث لم تغير بنية ما تدخل عليه من المذكر، وهي مع ذلك متغيرة، تكون تاءً في الوصل هاءً في الوقف، ودخولها في الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث؛ لأنها تدخل على أفعال المؤنث، وعلى بعض أسماء المذكر للتوكيد، فلما كانت هكذا كُتِرَ حذفها في الترخيم^(١). لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء، أو لا، فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً، أي: سواء كان علماً، كـ(فاطمة)، أو غير علم، كـ(جارية) زائداً على ثلاثة أحرف، أو غير زائد على ثلاثة أحرف، كـ(شاة)، فنقول: يا فاطمِ، ويا جارِي، ويا شأ. (٢)

والعلة في جواز ترخيم ما كان آخره هاء التأنيث هي كثرة استعماله في كلام العرب، وفي ذلك يقول سيبويه: "اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسماً خاصاً غالباً، أو اسماً عاماً لكل واحد من أمة، فإن حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب..."^(٣)

بل إن الترخيم عند إمام النحاة أكثر ما يكون في الاسم المنتهي بالهاء، وأقل ما يكون في الأسماء غير المنتهية بالهاء، فقال: "واعلم أن الأسماء التي ليس في أواخرها هاء ألا يحذف منها أكثر؛ لأنهم كرهوا أن يخلوا بها، فيحملوا عليها حذف التتوين، وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول"^(٤)

وأكد النحاة ما قاله سيبويه، وها هو ابن يعيش يؤكد أنه: "...إنما ساغ الترخيم فيما كانت فيه تاء التأنيث، وإن لم يكن علماً، نحو: يا ثب، ويا عض في ثبة وعضة؛ لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث، فإنه لم يكثر في شيء ككثرتة لما تقدم من أنه كاسم ضم إلى اسم؛ ولأن تاء التأنيث تبدل هاءً في الوقف أبداً مطرداً، ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث؛ لأنها قد تدخل الأفعال الماضية للتأنيث، نحو: قامت هند، وتدخل المذكر توكيداً ومبالغة، نحو: علامة ونسابة، فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها، وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الإخلال ببنية الكلمة؛ لأن التغيير اللازم لها من نقلها

(١) النكت: ١٨٢/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ١١٢٧/٤، ١١٢٨، وشرح ابن عقيل: ٢٨٩/٣، وتمهيد القواعد: ٣٦٢٠/٧.

(٣) الكتاب: ٢٤١/٢.

(٤) الكتاب: ٢٥١/٢.

من التاء إلى الهاء يُسهّلُ تغييرها بالحذف؛ لأن التغيير مؤنس بالتغيير" (١) ويقول ابن الحاجب أيضاً: "...لأن التأنيث يقتضي التخفيف كما يقتضيه العلم لكثرتة..." (٢) وإلى ذلك أيضاً ذهب الرضي. (٣)

الحذف لترخيم غير العلم (صاحب)

جاء عن العرب ترخيم غير العلم، نحو: صاحب؛ لكثرة استعماله، فيقولون: يا صاحب، وهذا ما نص عليه الأعلم عند شرحه لكلام سيبيويه، فقال: "وذكر سيبيويه أن الأسماء غير الأعلام لا ترخم، إلا أن العرب قالت: يا صاح، وهم يريدون: يا صاحب لكثرة استعمالهم هذا؛ لأن كل ما كان في سفر فهو صاحب لك، وكل من لابسك في أمر فهو صاحبك فيه، فشبّه بالأسماء، وإن كان في الحقيقة صفة، وليس من كلامهم ترخيم الصفة التي لا هاء فيها؛ لأن أكثر ما ينادى العلم الذي يعرف به لا صفته" (٤) الاسم المرخم لا يكون إلا منادى، وشرطه إن كان دون هاء التأنيث أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف، غير مستغاث به، ولا متعجب منه، ولا مندوب، وأن يكون مفرداً، أي: ليس جملة في الأصل، وألا يكون مضافاً ولا مشبهاً بالمضاف (٥). فما ليس فيه تاء لا يجوز ترخيمه إلا صاحباً، فإنهم رخموه لكثرة استعماله، فقالوا: يا صاح.

قال سيبيويه: "واعلم أنه ليس من اسم لا تكون في آخرها هاء يحذف منه شيء إذا لم يكن اسماً غالباً، نحو: زيد وعمرو، من قيل أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام، وهم لها أكثر استعمالاً، وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النداء، نحو قولك: هذا زيد بن عمرو، ولم يقولوا: هذا زيد ابن أخيك، ولو حذفنا من الأسماء غير الغالبة لقلت في: مسلمين: يا مسلم أقبوا، وفي: راكب: يا راك أقبل، إلا أنهم قد قالوا: يا صاح، وهم يريدون: يا صاحب، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف..." (٦).

(١) شرح المفصل: ٢٠/٢.

(٢) الإيضاح: ٢٩٩/١، ٢٩٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ٣٩٨/١.

(٤) النكت: ١٩١/٢.

(٥) ينظر: التوتنة ص ٢٩٤، والمطالع السعيدة للسيوطي: ٣٨٤/١.

(٦) الكتاب: ٢٥٦/٢.

وأكد المبرد ما قاله سيبويه فيما يتعلق بترخيم (صاحب)، فقال: "وأما قولهم: يا صاح أقبل، فإنما رخموه لكثرتَه في الكلام، كما رخموا ما فيه هاء التأنيث؛ إذ قالوا: يا نخل ما أحسنك، يريد: يا نخلة..."^(١)

وقال ابن عصفور: "وما ليس فيه تاء التأنيث لا يجوز ترخيمه إلا صاحبًا، فإنهم رخموه لكثرة الاستعمال، فقالوا: يا صاحب..."^(٢)

وقال ابن مالك: "وكثرَ دعاء بعضهم بعضًا بـ (الصاحب) فأشبه العلم، فرُخِمَ بحذف يائه"^(٣)

وقال ابن عقيل: "...يا صاح، وأصله: يا صاحب، فهو نكرة مقبل عليها، خالية من هاء التأنيث، لكن كثرة الاستعمال جعلته كالعلم..."^(٤)

حذف الفعل في التحذير بـ (إياك)

يطرد حذف الفعل في التحذير بـ (إياك) لكثرة الاستعمال، حتى صار إظهار الفعل من الأصول المرفوضة، وقد نص الأعم على أن العرب اكتفت بـ (إياك) عن إظهار الفعل، فقال: "اعلم أن الفعل الناصب لـ (إياك) لا يحسن إظهاره، وذلك أن العرب اكتفت بـ (إياك) عن الفعل..."^(٥)

التحذير هو: إلزام المخاطب الاحتراز من أمر مكروه، أو ما جرى مجراه، وهو من باب المفعول به المنصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره.^(٦)

والعلة في إضمار العامل كثرة الاستعمال، وفي ذلك يقول سيبويه: "وحذفوا الفعل من (إياك) لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وحذفهم كحذفهم: حينئذ الآن، فكانه قال: احذر الأسد، ولا بد من الواو؛ لأنه اسم مضموم إلى آخر"^(٧)

ووافق السيرافي سيبويه في الاعتلال بكثرة الاستعمال، فقال موضحاً الحذف في: حينئذ الآن: "وحذفهم الفعل الناصب لـ (إياك) لما كثر استعمالهم له، وصيروا لفظه نائباً عن المضمر، كحذفهم: حينئذ الآن. قولهم: حينئذ الآن: كلام جرى للعرب فيه محذوفاً من

(١) المقتضب ٤/٢٣٤.

(٢) المقرب ١/١٨٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٣٣.

(٤) المساعد ٢/٥٦٣.

(٥) النكت ١/٤٦٥.

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/١٤٧٧، ١٤٧٨، والهمع ٣/٢٤.

(٧) الكتاب ١/٢٧٤.

(حينئذٍ) ومن (الآن) ومعنى ذلك: أن ذاكراً ذكر شيئاً فيما مضى يستدعي مثله في الحال، فقال له المخاطب: حينئذ الآن، معناه: كان هذا الذي ذكرت حينئذ في الوقت الذي ذكرت واسمع غير ذلك، أو نحوه من التقدير، ولا يستعملون الفعل الذي حُذِفَ، وكذلك لا يستعملون الناصب لـ(إياك)".^(١)

وكذلك اعتل بكثرة الاستعمال ابن يعيش، فقال: "تقول إذا كنت تحذر (إياك) ومثله أن تقول: نفسك، وهو منصوب بفعل مضمر، كأنك قلت: إياك باعد، أو إياك نح، وائق نفسك، فحذف الفعل، واكتفى بـ(إياك) عنه، وكذلك (نفسك)؛ لدلالة الحال عليه، وظهور معناه، وكثُرَ ذلك محذوفاً حتى لزم الحذف، وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة...".^(٢)

وقال ابن مالك: "والحاصل أن (إياك) منصوب بفعل مضمر لا يظهر في إفراده، ولا في عطف عليه؛ لأن التحذير به أكثر من التحذير بغيره، فجعل بدلاً من اللفظ بالفعل، والتزم معه الإضمار مطلقاً"^(٣)

حذف الفعل بعد (إما) في نحو: إما لا

نص الأعمى على أن الفعل يحذف بعد (إما)، فقال موضحاً أصل (إما لا) ومعناها فقال: "...ومثل ذلك قولهم: إما لا، الأصل فيه: أن الرجل قد يمتنع من أشياء يلزمه أن يفعلها ويسومه إياها سائم، فيقنع منها ببعض، فيقول له: إما لا، على معنى: إن كنت لا تفعل غير هذا فافعل هذا، ثم زيدت (ما) كما تزداد في حرف الجزاء، ثم حذف الفعل؛ لكثرة هذا في كلامهم، وصار (إما) مع (لا) كالشيء الواحد عندهم"^(٤)

يحذف الفعل بعد (إما لا)، وقد شبه سيبويه حذف الخبر بعد (لولا) بحذف الفعل بعد (إما لا)؛ لكثرة الاستعمال، فقال: "...ولكن هذا حُذِفَ حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حُذِفَ الكلام من (إما لا)، زعم الخليل -رحمه الله- أنهم أرادوا: إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إما لا، ولكنهم حذفوه لكثرتهم في الكلام"^(٥)

(١) شرح الكتاب ١٧٠/٢، ١٧١.

(٢) شرح المفصل: ٢٠/٢٥.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٤١/٢.

(٤) النكت ٤٨١/١، وينظر: النكت ١١١/٢.

(٥) الكتاب ١٢٩/١.

قال السيرافي موضحاً كلام سيبويه: "وشبه ما حُذِفَ من خبر المبتدأ بعد (لولا) بأشياء من المحذوفات، كقولهم: إما لا، وأصله ما زعم الخليل: أنهم أرادوا: إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إما لا، معنى هذا الكلام: أن رجلاً لزمته أشياء يفعلها فامتنع منها، فرضي منه صاحبه ببعضها، فقال: افعل هذا إما لا، أي: افعل هذا ألا تفعل جميع ما يلزمك، وزاد (ما) على (إن)، وحذف الفعل وما يتصل به، وكثُرَ ذلك في كلامهم حتى صارت مع (ما) كشيء واحد" (١)

وهكذا قال ابن يعيش. (٢)

(١) شرح الكتاب ٢/٤١٦.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/٩٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله ترفع الدرجات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، ورحمة الله المهداة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعد،

فقد وفقني الله - تبارك وتعالى - لإتمام هذا البحث الذي وصلت فيه إلى نتائج كثيرة، أذكر منها ما يلي:

١- أن كثرة الاستعمال بُنيت عليها كثير من الأحكام النحوية والصرفية، والدلالية وذلك للتخفيف، واللفظ إذا كثُر على ألسنة العرب واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف.

٢- أثبت البحث أنه إذا تعارض القياس مع كثرة الاستعمال، قدمت كثرة الاستعمال على القياس.

٣- أثبت البحث أن كثرة الاستعمال من أقوى العلل، وكان الاعتماد عليها أصلاً أول في الترجيح، وركنا أسبق وأكد في التقعيد، قدمت على الأصول النحوية الأخرى.

٤- أثبت البحث أن كثرة الاستعمال التي تعلل بها الظواهر المختلفة مقيدة بزمن عصور الاحتجاج، ولا يجوز انسحابها على عصور ما بعد ذلك العصر.

٥- أثبت البحث أن الغالب من الأحكام التي بناها الأعلام على كثرة الاستعمال، قد بناها على الكثرة صاحب الكتاب -سيبويه- فهو تابع له، ولا غرابة في ذلك؛ لأن الأعلام يشرح ألفاظ الكتاب ويورد ما فيه من علة.

٦- ظهر تأثر الأعلام بأبي سعيد السيرافي، بل كانت -في بعض الأحيان- عبارة الأعلام هي عبارة أبي سعيد السيرافي بتمامها وكمالها.

٧- كانت جملة مسائل الحذف التي علة لها الأعلام بكثرة الاستعمال أربعة عشر مسألة.

٨- من الحذف الذي علة له الأعلام بكثرة الاستعمال ما كان للحركة، ومنها ما كان للحرف، ومنها ما كان للكلمة.

٩- ظهر أن التعليل بكثرة الاستعمال هو أقوى علة الحذف وأقشاهها.

١٠- أظهر البحث خصيصة من خصائص اللغة العربية ألا وهي خصيصة التخفيف، فما كثر استعماله كان إلى التخفيف أحوج، وهذا التخفيف مقصد من مقاصد العربية.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

"وأخر دعواتنا أن الحمد لله رب العالمين".

فهرس المصادر والمراجع:

- ١- القرآن الكريم-جلّ من أنزله.
- ٢- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي -
تح د/ طارق الجنابي - ط/ عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - الأولى -
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي-ت د/ رجب عثمان محمد-
ط/ الخانجي - القاهرة- الأولى- ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٤- الأزهية في علم الحروف للهروي- ت/ عبد المعين الملوحي- ط/ مجمع اللغة العربية -
دمشق - الثانية - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٥- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي - ت د/ عبد العال سالم مكرم - ط/ مؤسسة الرسالة
- الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٦- الأصول في النحو لابن السراج-ت د/ عبد الحسين الفتلي- ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت
- الثالثة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٧- أمالي ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة- ت/ الدكتور
محمود محمد الطناحي - ط/ مكتبة الخانجي- القاهرة- ط/ الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م
- ٧- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - ت / زهير غازي زاهد - ط/ عالم الكتب - الثانية -
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٨- إنباه الرواة على أنباء النحاة ، القفطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم- ط/ دار الكتب
العربية- القاهرة- الأولى ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.
- ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري-تح د/ جودة
مبروك محمد مبروك- ط/ مكتبة الخانجي- القاهرة- الأولى.
- ١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام- ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد-
ط/ المكتبة العصرية- صيدا- بيروت- بدون تاريخ.
- ١١- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي- ت د/ كاظم بحر المرجان - ط/ عالم الكتب -
الثانية - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- ١٢- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب - ت د/ موسى بناي العليي - ط/ الجمهورية
العراقية - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامي.

- ١٣- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي-تح/الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين-طبعة- دار الكتب العلمية-بيروت-ط-الأولى ١٤١هـ- ١٩٩٨ م.
- ١٤- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي - ت/ محمد أبي الفضل إبراهيم - ط/ عيسى الحلبي - الأولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- ١٥-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي-ط/دار سعد للطباعة والنشر- الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٦-التبصرة والتنكرة للصيمري-ت/د/فتحي أحمد مصطفى علم الدين- مطبوعات/جامعة أم القرى-ط/دار الفكر- دمشق- الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٧- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان - ت د/ حسن هندواوي - ط- دار القلم - دمشق.
- ١٨- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - تح/محمد باسل عيون السود- ط/دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٩-التعليل اللغوي في كتاب سيبويه د/شعبان عوض محمد العبيدي-ط/ دار الكتب، ليبيا- بنغازي - ١٩٩٩ م.
- ٢٠- التعليقة شرح المقرب لابن النحاس الحلبي-تح/د/جميل عبد الله عويضة-ط/وزارة الثقافة-الأردن-١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- ٢١-التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي - ت د/ عوض بن حمد القوزي - ط/ الأمانة - القاهرة - الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م.
- ٢٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش-تح د/على محمد فاخر، وآخرين- ط/دار السلام-القاهرة-ط/الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ٢٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي - ت د/ عبد الرحمن علي سليمان- ط/دار الفكر العربي-القاهرة-الأولى- ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٤- التوطئة لأبي علي الشلوبيني - ت د/ يوسف أحمد المطوع - جامعة الكويت.
- ٢٥-الجمال في النحو لأبي القاسم الزجاجي - ت د/ علي توفيق الحمد - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الخامسة - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٦- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى-تح د/فخر الدين قباوة، و/محمد نديم فاضل- ط/دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- ٢٧- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه-ت د/عبد العال سالم مكرم-ط/دار الشروق-ط/الثالثة١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٢٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - ت/ عبد السلام هارون-ط/ الخانجي-القاهرة- الثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
- ٢٩- الخصائص لابن جني - ت/ محمد علي النجار - ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب - الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٠- الرد على النحاة لابن مضاء-ت/ شوقي ضيف-ط دار المعارف، القاهرة
- ٣١-رصف المباني في حروف المعاني للمالقي، تح د/أحمد محمد الخراط-ط/دار القلم-دمشق-ط-ثانية-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ٣١-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك-تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد-ط/العشرون-١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٣٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك-تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد-ط/ دار الكتاب العربي- بيروت-لبنان-الأولى ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.
- ٣٣- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - ت/ محمد باسل عيون السود - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ٣٤- شرح التسهيل لابن مالك-ت د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون - ط/ دار هجر - القاهرة - الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٥- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي - ت د/ صاحب أبو جناح.
- ٣٦-شرح شافية ابن الحاجب للرضي-تح/محمد نور الحسن، وآخرين-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ٣٧- شرح كافية ابن الحاجب للرضي - تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر-منشورات جامعة قاريونس-بنغازي-ط/الثانية١٩٩٦م.
- ٣٨- شرح الكافية الشافية لابن مالك-ت/على محمد معوض، و/عادل أحمد عبد الموجود-منشورات دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان-ط/الأولى - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٩-شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي - ت / أحمد حسن مهدي، و/على سيد على - ط/ دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى-١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- ٤٠- شرح اللمع للأصفهاني ت-د/إبراهيم محمد أبو عباة-ط/عمادة البحث العلمي-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-السعودية-١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- ٤١- شرح المفصل لابن يعيش- ت/ بديع يعقوب- ط/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ...
- ٤١- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب-تح/موسي بنّاي العليلي-ط/الأدب-النجف الأشرف-العراق-١٤٠٠هـ-١٩٨٢م.
- ٤٢- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي ت-د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي- ط/ المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة- الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٣-الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية للعاتكي-تح/هزاع سعد المرشد-ط/الكويت-الأولى-١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٤٤- لاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي- ت/ د.محمود فجال- ط/ دار القلم، دمشق-: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م
- ٤٤- فهرست ابن خير الأموي الاشبيلي- تح/ إبراهيم الابياري-ط/ دار الكتاب المصري- القاهرة- ودار الكتاب اللبناني - بيروت - الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩ م.
- ٤٥- الكتاب لسبويه - ت/ عبد السلام هارون - ط/ الخانجي - القاهرة - الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٦-كتاب الشعر (شرح الأبيات المشككة الإعراب) لأبي علي الفارسي - ت د/ محمود محمد الطناحي - ط/ المدني - نشر مكتبة الخانجي - القاهرة - الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- ٤٧-اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري - ج١ ت /غازي مختار طليمات ، ج٢ ت د/ عبد الإله نيهان - ط/ دار الفكر - بيروت - الأولى-١٤١٦هـ-١٩٩٥ م .
- ٤٨-لسان العرب لابن منظور-ط/دار المعارف.
- ٤٩-اللمع في العربية لابن جني - ت د/ فائز فارس - ط/ دار الأمل للنشر والتوزيع - الأردن - الثانية - ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م .
- ٥٠-مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب-ت/عبد السلام محمد هارون-ط/دار المعارف-مصر.
- ٥١- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني - ت/علي النجدي ود/عبد الفتاح شلبي- ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- ٥٢- المدارس النحوية-د/شوقي ضيف-ط/دار المعارف-السابعة-من دون تاريخ.
- ٥٣- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - ت د/ محمد كامل بركات - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الثانية - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٥٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل-تح/شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين-مؤسسة الرسالة-ط/أولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ٥٥-مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي-تح/أ. د/حاتم صالح الضامن-ط/دار البشائر-دمشق-١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٥٦-المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي-تح/نبهان ياسين حسين-ط/دار الرسالة للطباعة-بغداد-١٩٧٧م.
- ٥٧- معاني القرآن للفراء-ط/عالم الكتب-بيروت-ط/الثالثة١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٥٨-معجم الأدباء-إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب-لياقوت الحموي-تح/إحسان عباس-دار الغرب الإسلامي-بيروت-الأولى-١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ٥٩- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام - ت د/عبد اللطيف الخطيب - ط/ المجلس الوطني للثقافة والفنون-الكويت- بدون.
- ٦٠- المفصل في علم العربية للزمخشري- ط/دار الجبل - بيروت - الثانية.
- ٦١-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي-تح د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين-ط/مركز إحياء التراث-جامعة أم القرى-ط/الأولى١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ٦٢-المقصد في شرح الإيضاح لعبد الفاهر الجرجاني - ت د/ كاظم بحر المرجان - ط/وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية - ١٩٨٢م.
- ٦٣- المقنضب لأبي العباس المبرد-ت/ محمد عبد الخالق عزيمة- ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٦٤- المقرب لابن عصفور- ت/ أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري - ط/ الأولى - ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ٦٥- الممتع في التصريف، ابن عصفور - تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة-بيروت - الثالثة-١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- ٦٦-المنصف-شرح تصريف المازني-لابن جني-تح/إبراهيم، وعبد الله أمين-ط/دار إحياء التراث القديم-الأولى-١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

- ٦٧- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي - ت أ/ عبد السلام محمد هارون، ود/عبدالعال سالم مكرم- ط/مؤسسة الرسالة- ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- ٦٨- الوافي بالوفيات للصفدي، تح/أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى- ط/دار إحياء التراث- بيروت- ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.